مجلة العلوم التربوية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثاني والعشرون
رجب ١٤٤١هـ

الجزء الأول

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: edu_journal@imamu. edu.sa

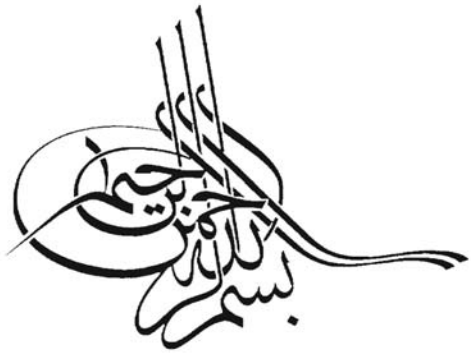
بسم الله الرحمن الرحيم

إدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة

"تصور مقترح"

د. نهله بنت إبراهيم السبيعي

الإدارة العامة للتربية الخاصة – وزارة التعليم

المملكة العربية السعودية

إدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة " تصور مقترح"

د. نهله بنت إبراهيم السبيعي
الإدارة العامة للتربية الخاصة – وزارة التعليم
المملكة العربية السعودية

تاريخ تقديم البحث: ١٢ / ٧ / ١٤٣٩هـ **تاريخ قبول البحث: ٩ / ٨ / ١٤٣٩هـ**

ملخص الدراسة:

تمثل الشراكة المجتمعية بين قطاعات التعليم ومؤسسات المجتمع أحد العوامل الهامة لتحسين دور التعليم والارتقاء به ومعالجة مشكلاته، ولهذا جاءت الدراسة الحالية للتعرف على أدوار التربية الخاصة وأدوار مؤسسات المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية ومعوقاتها وتقديم تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي باتباع البحث الوثائقي والمسحي، كما تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مشرفي ومشرفات الإدارة العامة للتربية الخاصة بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن مشرفي ومشرفات التربية الخاصة يتجهون إلى تأكيد أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع بدرجة كبيرة جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٦٢)، كما أنهم يؤكدون بدرجة كبيرة جداً على أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٦٢)، كما توصلت الدراسة إلى أن مشرفي ومشرفات التربية الخاصة يتجهون لتأكيد حِدّة معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع بدرجة كبيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٧٥)، وأخيراً قامت الباحثة ببناء تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة والذي تضمن: الهدف العام، الأهداف الخاصة، مبررات التصور، منطلقات التصور، أسس التصور، آليات التصور، ومتطلبات التطبيق. ومن أهم توصيات الدراسة: نشر ثقافة الشراكة المجتمعية في الأوساط التربوية والاجتماعية.

السعي إلى تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع من قبل الجهات المعنية وفق الأدوار التي توصلت لها الدراسة. العمل على تذليل المعوقات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع التي كشفت عنها الدراسة من قبل الجهات المعنية. تبني التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع من قبل الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، مؤسسات المجتمع، التربية الخاصة.

المقدمة:

تشهد المملكة العربية السعودية تغيرات وتحديات متسارعة نتيجة للتطورات الاقتصادية والتقنية والثقافية، مما يستوجب على كافة القطاعات الاستجابة لهذه التغيرات والتطورات بشكل منظم ومخطط.

ويعتبر قطاع التعليم أحد أهم قطاعات الدولة الذي لا بد له من مواجهة هذه التغيرات والتحديات، ومواكبة التطورات بفاعلية؛ للوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة منه، (السبيعي، ١٤٣١هـ).

وتعد التربية الخاصة إحدى الجهات المعنية بتقديم الخدمات التربوية والتعليمية للطلاب ذوي الإعاقة وفق منظومة التعليم العام أو ضمن برامج التربية الخاصة، (وزارة التعليم، ١٤٣٦هـ).

وتتعدد المهام والأدوار التي تقوم بها التربية الخاصة كونها تتعامل مع مجموعة متمايزة في خصائصها واحتياجاتها، الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود للارتقاء بالخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وذلك من خلال اشراك عدد من الجهات، (السبيعي، ١٤٣٨هـ).

كما وأن العملية التربوية في وقتنا الحالي لا تعتمد اعتماداً كلياً على المؤسسة التعليمية وحدها بل تطورت لتشمل الأسرة والمجتمع، ومع دخول هذه العناصر الجديدة في العملية التعليمية والتربوية ظهر مفهوم الشراكة المجتمعية الذي يلعب دوراً كبيراً في معالجة الكثير من القضايا التربوية والتعليمية.

وأشارت (عوض، ٢٠١٢م) أن الشراكة ظهر كمفهوم في التسعينات من القرن العشرين والذي يعني العلاقة بين طرفين أو أكثر لتحقيق نفع عام أو

خاص بالاستناد إلى اعتبارات المساوة والاحترام والعطاء المتبادل، بحيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية أو أحدها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

ولم تعد الحاجة إلى تفعيل العلاقة بين التعليم ومؤسسات المجتمع أمراً اختيارياً بل حتمياً تفرضه المصلحة العامة والمصالح المشتركة بين قطاع التعليم وسائر القطاعات الأخرى، ومما يؤكد هذا التوجه قرار المجلس الأعلى لدول الخليج العربية المنعقد في مسقط عام ٢٠٠١م والذي نص على ضرورة تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم وسائر المؤسسات المجتمعية، (الشامسي، ٢٠٠٥م).

وتعد مؤسسات المجتمع أحد الجهات التي يعول عليها لدعم التربية الخاصة وبرامجها من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية وخاصة في ضوء النسبة المسجلة للإعاقة في المجتمع السعودي، التي تبلغ ٣,٣٪ من إجمالي عدد السكان في المملكة العربية السعودية (الهيئة العامة للإحصاء، ١٤٣٨هـ).

وبذلك فإن السعي نحو تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع ضرورة مُلحة؛ الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة على وجه الخصوص وعلى المجتمع بصفة عامة.

* * *

المشكلة :

تمثل الشراكة المجتمعية بين قطاعات التعليم ومؤسسات المجتمع أحد العوامل الهامة لتحسين دور التعليم والارتقاء به ومعالجة مشكلاته.

وتشير عدد من الدراسات إلى أن التربية الخاصة تواجه عددًا من المشكلات التي تعوق تنميتها وتطويرها بما يتناسب مع المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة وهذه المشكلات تتعلق بعدد من الجوانب الإدارية، الفنية، الاجتماعية، المادية، ومشكلات تتعلّق بالبيئة والتجهيزات (السبيعي، ١٤٣٨هـ).

كما أن التطوير الشامل للتربية الخاصة والنهوض بها سواء من الناحية الكمية أو الكيفية يتطلب جهداً وطنياً منظماً ومتصلاً وتخطيطاً يشارك فيه مختلف الأطراف، (أبو النصر، ٢٠٠٤م)، وذلك لأن التربية الخاصة تحتاج إلى جهود جبارة على مستوى التخطيط والاعداد والتنفيذ تفوق تلك التي يتطلبها التعليم العام على كافة المستويات، إذ أنه يتعامل مع فئة واحدة متجانسة إلى حد كبير (الموسى، ٢٠٠٨م).

ويؤكد عدد من الباحثين على أهمية ودور الشراكة المجتمعية في إصلاح التعليم وتطويره والحد مما يعانيه من مشكلات متنوعة والرقي بالعملية التعليمية وتحقيق التنمية الثقافية والمهنية ومواجهة قلة الموارد المتاحة للتعليم (العجمي، ٢٠٠٧م)، و (الأصمعي، ٢٠٠٥م) و ميوندا (Mewnnda,2000).

ويرى (جوهر، ٢٠١٠م) أن الشراكة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية ومساعدتها في تحقيق وظيفتها التربوية.

وفي هذا الشأن أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣م على أن المشاركة في التعليم تمثل خياراً استراتيجياً ومطلباً ضرورياً حيث أوضحت نتائج عدد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات المشاركة (رجب، ٢٠١٥م).

وورد في الدليل التنظيمي للتربية الخاصة أن من مهام منسوبي التربية الخاصة بناء شراكة أسرية ومجتمعية من خلال التواصل مع الأسرة ومؤسسات المجتمع، الأمر الذي يستدعي توضيح الأدوار لكل منهم ووضع آلية معلنة لتفعيل الشراكة المجتمعية، (وزارة التعليم، ١٤٣٦هـ).

وبمراجعة الأدب البحثي والدراسات السابقة تبين أن التربية الخاصة بحاجة إلى دراسة للتعرف على أدوارها وأدوار مؤسسات المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية، وهو ما أوصت به دراسة (الموسى وآخرون، ٢٠١٧م) بأهمية تفعيل الشراكة المجتمعية في التربية الخاصة.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تقديم تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة.

الأسئلة:

١. ما أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع؟

٢. ما أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة؟

٣. ما معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع؟

٤. ما لتصور المقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة؟

الأهداف:

١. التعرف على أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.

٢. التعرف على أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة.

٣. الكشف عن معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع.

٤. تقديم تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة.

الأهمية:

الأهمية العلمية:

١. قد تسهم الدراسة في فتح المجال لمزيد من الدراسات في مجال الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم بوجه عام والتربية الخاصة بوجه خاص.

٢. تمثل الدراسة مرجعاً علمياً للتربية الخاصة ومؤسسات المجتمع على حد سواء في مجال الشراكة المجتمعية وآليات تفعيلها.

٣. تأتي هذه الدراسة مواكبة للتوجهات التربوية الحديثة التي تدعو إلى الاهتمام بالشراكة المجتمعية في التعليم.

الأهمية العملية:

١. من المؤمل أن تسهم الدراسة في نشر ثقافة الشراكة المجتمعية داخل الوسط التربوي والاجتماعي.

٢. ستكشف الدراسة الحالية عن الأدوار المطلوبة لكل من التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية.

٣. ترصد هذه الدراسة معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية مما يُساعد على تجاوزها عند مرحلة التنفيذ.

٤. ستقدم هذه الدراسة تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة.

المصطلحات:

الشراكة المجتمعية: مجموعة الجهود المنظمة والموجهة التي يبذلها أفراد ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تطوير وتنمية المؤسسات التعليمية بأنواعها المختلفة، (الوكيل، ٢٠١٥م).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بالتعاون والربط بين التربية الخاصة وحاجات المجتمع ومؤسساته، وفق أهداف ومبادئ ومجالات محددة ومتفق عليها.

التربية الخاصة: "مجموعة البرامج، والخطط، والاستراتيجيات المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة، وتشتمل على طرائق التدريس، وأدوات، وتجهيزات، ومعدات خاصة، بالإضافة إلى خدمات مساندة" (وزارة التربية والتعليم، ١٤٢٢هـ، ص١٠).

مؤسسات المجتمع: هي كل التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي يقيمها المجتمع لتنظيم علاقات الأفراد لتحقيق حياة أفضل (الشايع ، ١٢٤٣٥هـ).

وتعرفها الباحثة بأنها التنظيمات الاجتماعية المتمثلة في الشركات الخاصة ، الجامعات ، المؤسسات التربوية ، والوكالات الحكومية والعسكرية ، ومنظمات رعاية صحية وتطوعية وثقافية وغير ذلك من المنظمات المستندة إلى المجتمع المحلي.

الحدود:

الحدود الموضوعية: تقديم تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة.

الحدود المكانية: الإدارة العامة للتربية الخاصة (بنين/ بنات) بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية.

الحدود البشرية: مشرفي ومشرفات التربية الخاصة بوزارة التعليم.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام ١٤٣٨- ١٤٣٩هـ.

الإطار المفهومي:

يُمثّل الإطار المفهومي البناء النظري للدراسة ، والمرجعية العلمية التي سيتم من خلالها بناء التصور المقترح. لتفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة ويتضمَّن الإطار المفهومي ثلاثة مباحث أساسية ، وهي: التربية الخاصة ، الشراكة المجتمعية ، جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة كأحد أهم التجارب في المشاركة المجتمعية مع التربية الخاصة.

* * *

المبحث الأول: التربية الخاصة:

يعدُّ مجال التربية الخاصة أحد المجالات التربوية الحديثة، فالتربية الخاصة بمفهومها الحديث والشامل تُعنى بتربية الطلاب غير العاديين، الذين يختلفون عن أقرانهم العاديين اختلافًا يوجب إجراء تعديلات ضرورية في المتطلبات التعليمية والمستلزمات المدرسية؛ ليتمكّن هؤلاء الطلاب - على اختلاف احتياجاتهم وخصائصهم- من الاستفادة من البيئة التربية الطبيعية.

وتُعرّف التربية الخاصة Special Education بأنها: "الخدمات التربوية المتخصصة التي تتناسب مع ذوي الإعاقة، بحيث يمكن تقديم هذه البرامج التربوية إلى فئات الأفراد ذوي الإعاقة؛ وذلك من أجل مساعدتهم على تحقيق ذواتهم، وتنمية قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، ومساعدتهم على التكيف في المجتمع الذي ينتمون إليه" (كوافحة، وعبدالعزيز، ٢٠٠٧م، ص ١٥). كما تُعرّف بأنها: "ذلك النوع من التعليم المنظم الهادف الذي يُعنى بتربية ذوي الإعاقة، وتنشئتهم تنشئة خاصة ليستطيعوا التكيّف والتعايش ضمن المجتمع المحلي والعالمي" (السنبل، وآخرون، ١٤٢٩هـ، ص٣٩٢). ويُنظر إليها أيضًا بأنها: "مجموعة البرامج التربوية والتعليمية المخصصة، والخدمات المباشرة وغير المباشرة المقدمة لذوي الإعاقة" (الحربي، والمهدي، ١٤٣٣هـ، ص ٨٥).

واتفقت عدد من الأدبيات على تعريف فئات التربية الخاصة بأنهم: الأفراد الذين يختلفون في أدائهم بشكل ملحوظ عن متوسط أداء أقرانهم، أو ما هو متوقع من أقارنهم، في جانب أو أكثر من جوانب الشخصية؛ مما يدعو إلى ضرورة تقديم خدمات أو وجود رعاية خاصة لهم (المطيري، ٢٠١٣م)،

وبالتالي فإن الفئات التي تكون ضمن هذا المفهوم تضم كلًّا من: الإعاقة العقلية، والإعاقة البصرية، الصمم، ضعاف السمع، الإعاقة البدنية، الاعاقة الصحية، صعوبات التعلم، اضطرابات التواصل، اضطراب التوحد، تعدد العوق، الاصابة الدماغية، الاضطرابات الانفعالية الشديدة، الإعاقة الحسية المزدوجة، الموهبة والإبداع.

وتنبع أهمية التربية الخاصة من أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيها، والتي تتجه بمجملها إلى العناية بذوي الإعاقة، وتقديم أفضل الخدمات التربوية والتعليمية لهم، وفي هذا الصدد يورد (عودة، ٢٠٠٩م) عددًا من الأهداف الفرعية للتربية الخاصة، وهي: التَّعرُّف على ذوي الإعاقة من خلال أدوات القياس والتشخيص، إعداد البرامج التعليمية، وطرائق التدريس، والوسائل التعليمية والتقنية المناسبة لكل فئة من فئات التربية الخاصة، إعداد برامج الوقاية من الإعاقة بشكل عام.

وتهدف التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية بحسب ما ورد في الدليل التنظيمي للتربية الخاصة إلى تربية الطلاب ذوي الإعاقة بفئاتهم المختلفة وتعليمهم وتأهيلهم، كما تهدف إلى تدريبهم على اكتساب المهارات المناسبة حسب إمكاناتهم وقدراتهم، وفق خطط مدروسة وبرامج خاصة؛ بغرض الوصول بهم إلى أفضل مستوى، وإعدادهم للحياة العامة والاندماج في المجتمع. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال ما يلي:

١.الكشف عن الطلاب ذوي الإعاقة، وتصميم برامج تربوية خاصة تتسم بالفردية والشمولية، بحسب احتياج كل طالب، شاملة لجميع جوانب القصور لديهم.

٢.توفير بيئة تعليمية داعمة للطلاب ذوي الإعاقة من خلال أقل البيئات تقييدًا.

٣.توفير البرامج الانتقالية المصممة بحسب قدرات كل طالب ؛ بما يضمن تحقيق انتقالهم بشكل سهل وميسر إلى الحياة العامة ، والعيش باستقلالية.

٤.استخدام وسائل المساعدة وطرق التواصل البديلة ؛ لمساعدة الطلاب على التعلم بشكل ميسر.

٥.مشاركة أولياء الأمور في تصميم البرامج التعليمية الفردية ، ومتابعة تنفيذها في المنزل. (وزارة التعليم ، ١٤٣٦هـ).

* * *

المبحث الثاني: الشراكة المجتمعية:

الشراكة المجتمعية Community Partnership مركبة من كلمتين الأولى الشراكة وهي من شاركت فلاناً في الأمر شركاً وشركةً أي جعلت له نصيب منه فهو شريك، وأشركه في الأمر أدخله فيه وشاركه كان شريكه، والثانية المجتمعية من جمع الشيئ عن تفرقه، يجمعه جمعاً وجمعه وأجمعه فاجتمع (ابن منظور، ١٤٣١هـ).

وتعرف المشاركة المجتمعية بأنها الميثاق بين طرفين يقوم على أساس التفاعل البناء والاتصال المستمر والشفافية المطلوبة بينهما وتحدد بمقتضاه الأهداف والاهتمامات والمسؤوليات المشتركة بينهما (حسن، ٢٠٠٤م)، وتعرف (القفاص، ٢٠٠٣م) الشراكة المجتمعية في التعليم بأنها الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية، ويتحقق من هذه المشاركة استيفاء احتياجات المشاركين من ناحية، وتحقيق الصاح العام من ناحية أخرى، وتعرفها (محمد، ٢٠٠٩م) بأنها مشاركة جميع فئات المجتمع على اختلاف أنماطه ومؤسساته وهيئاته، منظماته، فكرياً ومادياً من خلال استراتيجية مدروسة تهدف لجودة وتحسين التعليم.

وترى الباحثة أن التعريفات السابقة للشراكة المجتمعية تتفق في أنها تعتمد على رغبة واستعداد المجتمع للمشاركة الفاعلة في عمليات التحسين والتطوير للمؤسسات التعليمية، كما وأنها يتم من خلالها اتاحة الفرصة للمساهمة بالفكر والمشورة والموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى أنها تقوم على الجهود التطوعية للأفراد ومؤسسات المجتمع.

وتهدف المشاركة المجتمعية إلى:

١. المشاركة بالخبرات والتجارب حيث يمكن لكل مشارك أن يقدم المعلومات والخبرات والمهارات التي لديه.

٢. المشاركة هي طريق التمويل المالي لتحقيق أهداف التعليم.

٣. المشاركة تنمي لدى الأفراد والمؤسسات الانتماء والمسؤولية والملكية الجماعية.

٤. تنوع الأفكار واثراؤها نتيجة لكثرة الموضوعات التي يتم مناقشتها والمشاركة في تنفيذها في المنظومة التعليمية.

٥. تحقيق التكامل بين أفكار الأفراد والمؤسسات في الموضوعات والممارسات التي يتم تنفيذها عن طريق التعليم.

وتشكل المشاركة المجتمعية مدخلاً مهماً لتطوير أداء المؤسسة التربوية، والمشاركة المجتمعية في التعليم من شأنها أن تسهم في توفير الوقت والجهد والموارد على المدى الطويل، وتؤدي إلى تفعيل العلاقات بين المجتمع المدرسي والمجتمع الخارجي وتتحول المؤسسة التربوية إلى لخدمة المجتمع والمجتمع لخدمة المؤسسة التربوية (الوكيل، ٢١١٥م).

ويرى (الخطيب، ٢٠٠٦م) أن الاهتمام بمشاركة منظمات ومؤسسات المجتمع في التعليم يرجع لعدة أسباب منها:

١. عدم قدرة كثير من الدول على تحمل تمويل وادارة وتوفير التعليم لجميع الموطنين نتيجة لتزايد أعداد السكان من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع.

٢. انتشار مبادئ الديمقراطية والشراكة واللامركزية في اتخاذ القرار تحتم ضرورة إشراك المجتمع في عملية صنع القرار والتمويل وإدارة العملية التعليمية.

٣. الحاجة إلى أفكار وابداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية، والتي قد توفرها المنظمات غير الحكومية بشكل أفضل.

وتستنج الباحثة أن أهمية المشاركة المجتمعية في التربية الخاصة ترجع إلى عدد من الأسباب منها:

١. أن تربية وتعليم ذوي الإعاقة قضية عامة الأمر الذي يتطلب مشاركة أولياء الأمور في قضايا وسياسات تعليم وتربية أبنائهم.

٢. أن لتعليم ذوي الإعاقة جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية لذلك فهي تحتاج إلى اجتماع ومشاركة جملة من المهتمين بهذه الجوانب لمعالجة ومواجهة قضاياها.

٣. الارتفاع المتزايد في كلفة التعليم لذوي الاعاقة.

٤. الاهتمام العالمي بالجودة في الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وما يصاحب ذلك من متطلبات مادية وبشرية.

ولتحقيق شراكة ناجحة وفاعلة لابد أن تكون هناك ضوابط واضحة يمكن حصرها فيما يلي (الشامسي، ٢٠٠٥م):

١. أن تكون شراكة استراتيجية تعتمد على الرؤى العقلانية والتوجهات المستقبلية، وأن تلتزم بتحقيق أهداف استراتيجية محددة.

٢. أن تكون مخططة تنطلق من التوجهات العامة إلى المشروعات والبرامج التنفيذية والمحددة.

٣. أن تلبي حاجات محددة للطرفين على حد سواء.

٤. أن تتمحور حول إيجاد حلول مناسبة لمشكلات قائمة أو متوقعة.

٥. أن تكون متكافئة يسودها جو الاحترام الايجابي المتبادل وغير المشروط.

٦. أن تكون مستدامة ولا تقوم لمجرد انجاز مهام معينة فحسب.

٧. أن تتوفر لها آليات التخطيط والتقويم والمتابعة.

وحدد (الشامسي، ٢٠٠٥م) عدد من المعوقات التي تواجه تفعيل الشراكة المجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع وهي كالتالي:

١. غياب العمل المؤسسي في واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم والمجتمع.

٢. غياب المهارات والكفاءات المتعلقة بإعداد وتخطيط وإدارة برامج الشراكة المجتمعية في المؤسسات التربوية لدى القيادات التربوية.

٣. ضعف العلاقة بين المؤسسة التربوية وعناصر المجتمع المحلي مثل الأسرة والقطاع الخاص وغيرها من المؤسسات والمنظمات المجتمعية.

٤. قلة الوعي المجتمعي بوظائف المؤسسة التعليمية، وعدم الاعتراف بأن التعليم مسؤولية مجتمعية ينبغي ألا تقتصر على الدولة، بل تمتد لتشمل مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته.

٥. ضعف انفتاح المؤسسة التعليمية على المجتمع وتقصيرها في تقديم الخدمات غير التعليمية مثل المحاضرات العامة واستخدام المرافق العامة مثل المسرح والمنشآت الرياضية.

٦. قصور مفهوم المؤسسة التعليمية ووظائفها الجديدة لدى منسوبيها، لا سيما في ظل الحاجة إلى التهيئة الداخلية لكافة عناصر المؤسسة التعليمية للمساهمة في برامج المشاركة المجتمعية.

وصنف (الشايع، ١٤٣٥هـ) معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية إلى معوقات اجتماعية ومعوقات اقتصادية ومعوقات إدارية، وتتمثل المعوقات الاجتماعية في غموض مفهوم الشراكة المجتمعية أو عدم القناعة بأهمية الشراكة، وضعف تشجيع الشراكات المميزة وعدم تحفيز مؤسسات المجتمع على عقد شراكات مجتمعية هادفة، أما عن المعوقات الاقتصادية فتتمثل في عدم وجود قناعة بأهمية الشراكة لدى مؤسسات المجتمع لاعتقادهم بتكلفتها المالية وعدم جدواها الربحية والنظر من قبل مؤسسات المجتمع بأن المؤسسات الحكومية لها ميزانيات ضخمة تجعلها في غنى عن عقد مثل هذه الشراكات المجتمعية، وتتمثل المعوقات الإدارية في قصور اللوائح والأنظمة التي تحكم وتنظم العمل داخل المؤسسات الحكومية من جهة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى، بالإضافة إلى الروتين والبيروقراطية داخل المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى إن بعض متخذي القرار في مؤسسات المجتمع ليس لديهم الوقت الكافي لإدارة برامج الشراكة المجتمعية.

* * *

المبحث الثالث:

جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة:

تعد جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة أحد التجارب الناجحة في مجال الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة التي كان لها المردود الإيجابي على العاملين في الميدان التربوي وعلى الطلاب ذوي الإعاقة وأسرهم، وهو ما أكدته نتائج دراسة (الموسى، وآخرون، ٢٠١٧م) على وجود أثر فعال وايجابي للجائزة على الفائزين في الجوانب النفسية، الاجتماعية، الأكاديمية، المعرفية.

وتتعدد أوجه المشاركة المجتمعية للجائزة حيث تعنى بتقديم الدعم في عدد من المجالات كرعاية الملتقيات العلمية، وتجهيز المراكز، والتدريب، والاصدارات التعليمية، ودعم المشاريع البحثية، والدعم المالي المباشر.

وجائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة مشروع خيري لرعاية المبدعين والمتفوقين دراسياً من طلاب وطالبات التربية الخاصة. فقد أنشئت عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م. وتحرص الجائزة على إقامة حفلها سنوياً لتكريم وتشجيع الفائزين والفائزات في مجال حفظ القرآن الكريم وتجويده.

والتفوق الدراسي، الإبداع ويشمل: الإبداع العلمي، الإبداع الأدبي، الإبداع الفني يحضره أولياء الأمور والمتخصصون، وبرعاية كريمة من إحدى الشخصيات الاعتبارية بالمجتمع، وتهدف إلى: الاهتمام بذوي الاحتياجات التربوية الخاصة وتقدير إبداعاتهم و تشجيعهم وتفعيل مشاركتهم الإيجابية في المجتمع.توعية المجتمع بقدرات ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة وإبداعاتهم .

تواصل أعمال الشيخ محمد بن صالح بن سلطان الخيرية واستمرارها في دعم جميع فئات المجتمع بمن فيهم ذوي الاعاقة. وينبثق من الجائزة سنابل خير تصرف في مجالات وأنشطة متنوعة ومتجددة منها:

١. الإعانات النقدية والعينية للمحتاجين من ذوي الإعاقة.

٢. توفير الوسائل التعليمية والمعينات لذوي الإعاقة.

٣. دعم المراكز التي تخدم الأفراد ذوي الإعاقة.

٤. تنظيم ورعاية الأنشطة والفعاليات والملتقيات العلمية.

٥. طباعة ورعاية المطبوعات العلمية والتوعوية ...إلخ.

وتتكون الموارد المالية للجائزة السنوية من المبالغ المالية التي خصصها صاحب الجائزة وتصرف حسب القواعد المنظمة للجائزة حيث تبلغ الميزانية السنوية للجائزة وسنابلها (مليون ريال)، وتبلغ قيمة الجائزة العلمية (٢٠٠,٠٠٠ ريال) وتمنح لأربعين طالباً وطالبة.

وعبر مسيرة الجائزة منذ العام ١٤٢٦- ١٤٣٩هـ، تم استثمار ثمار السنابل وبما يعود على ذوي الاحتياجات الخاصة بالنفع والفائدة ويحقق الأهداف السامية التي أوجدت من اجلها. وتثمثل المنجزات في:

أولاً – الإعانات النقدية والعينية.

ثانياً – رعاية الدورات والأنشطة التربوية.

ثالثاً – رعاية وطباعة الكتب والمجلات التربوية.

رابعاً – رعاية ودعم البرامج والمراكز التعليمية والثقافية.

خامساً – رعاية الندوات والمؤتمرات والمعارض.

الدراسات السابقة:

دراسة ميوا –كيكو (Miwa – Keiko ٢٠٠٠م)التي هدفت إلى دراسة بناء شراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية في قطاع التعليم، ومعوقات عملية الشراكة وأشارات نتائجها إلى ضرورة بناء الشراكة من خلال التنسيق والاتصال الدائم بينها لمواجهة المعوقات مع زيادة امكانياتها وهو ما سيؤدي إلى شراكة أكثر فاعلية.

دراسة كلارك (Clark ٢٠٠٢م) التي هدفت إلى التعرف على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص للتبرع، للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على خصائص وصفات المدارس التي نجحت في جمع التبرعات، وذلك من أجل تقديم نموذج للمدارس الثانوية العامة لاستخدامه كدليل عند القيام بنشاطاتها الحالية والتطويرية، والبحث عن دعم من المنظمات الخاصة. وقدمت هذه الدراسة نموذج للمدارس التي يمكن أن تمول من القطاع الخاص كالتالي: أن يكون للمدرسة مهمة واضحة، وخطة استراتيجية طويلة الأمد، ومشاركة للآباء والمجتمع المحلي، ووجود لجنة للشراكة مع القطاع الخاص، وفريق متعاون من المعلمين.

دراسة بوكاري- حميدو- دولو (Boukary- Hamidou- Dolo ٢٠٠٤م) التي هدفت إلى تحديد الاليات التي تدعم الشراكة المجتمعية ومنها الاتصال بين المدارس والجمعيات الأهلية من أجل تدعيم اتجاه الطلاب نحو التطوع بالإضافة الى التنسيق بين جهود المدارس والجمعيات الأهلية والتدريب عن طريق عقد الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين لتنمية وعيهم

بأهمية الشراكة المجتمعية وأهدافها بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات واللجان والعمل المشترك.

دراسة مصباح الكردي ٢٠٠٦م والتي هدفت إلى التعرف على أهم التجارب المعاصرة في مجال مشاركة المجتمع في العملية التعليمية وتقديم تصور حول مشاركة المجتمع في العملية التعليمية بمدينة لرياض، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عدد من العاملين في مجال التعليم والخبراء التربويون والعاملين في المؤسسات الخاصة وأولياء أمور الطلاب، ومن أهم نتائج الدراسة عدم تحقيق بنود وأسس ومجالات مشاركة المجتمع لتطوير المؤسسات التعليمية وتحتاج إلى زيادة تفعيل كما تم تقديم تصور مقترح لأدوار الذين يسهمون في مشاركة المجتمع من أفراد ومؤسسات، وانتهت الدراسة بعرض عدد من التوصيات.

دراسة نصراء سليم ٢٠٠٨م والتي هدفت إلى كشف الواقع الراهن للمشاركة المجتمعية في بعض العمليات الإدارية بمدارس التعليم الأساسي في سلطنة عمان، وذلك من وجهة نظر القيادات التربوية التنفيذية بالمدارس، وكذلك من وجهة نظر بعض الفئات المجتمعية، أما الهدف الرئيس للدراسة فهو التوصل إلى أساليب تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم بالسلطنة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تحليل الأدبيات المتعلقة بالتعليم الأساسي، والمشاركة المجتمعية، بجانب القيام بدراسة ميدانية لكشف الواقع الراهن للمشاركة المجتمعية باستخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، ومن أهم نتائج الدراسة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أكثر

الجوانب الإدارية التي تتم فيها المشاركة المجتمعية بالسلطنة هي : التمويل تليها الإدارة ثم الاستشارة ، بينما أضعفها كانت في التخطيط .

دراسة رجب سلطان و محمد أحمد ٢٠٠٩م والتي هدفت إلى وضع تصور مقترح يسهم بدوره في تفعيل وتنشيط العلاقة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية من خلال التعرف على دور المشاركة المجتمعية في دعم الجودة والاعتماد بالمدارس المصرية، والتعرف على أهم المعوقات التي تؤثر بدورها سلباً على تفعيل الحركة المجتمعية، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجموعة من الاخصائيين في مدارس التعليم العام وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن معوقات المشاركة المجتمعية في التعليم العام ترتيباً هي: المعوقات المتعلقة بالإدارة المدرسية، المعوقات المتعلقة بالمعلم، المعوقات المتعلقة بالطالب، المعوقات المتعلقة بطبيعة المجتمع، معوقات متعلقة بالبيئة المدرسية، كما انتهت الدراسة بعرض للتصور المقترح وعدد من التوصيات.

دراسة محسن القرشي ٢٠١١م. والتي هدفت إلى الكشف عن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء إدارات المدارس الثانوية الحكومية وتمويل المدارس وتوفير فرص التنمية المهنية لمعلمي المدارس ورفع المستوى التحصيلي للطلاب وربط خريجي المدارس بسوق العمل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي وتكون مجتمع الدراسة من مديري ومشرفي المدارس، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، ومن أهم نتائج الدراسة أن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية في مجال تطوير أداء الإدارات، التمويل، رفع المستوى التحصيلي، وربط خريجي

المدارس كانت مطلوبة بدرجة عالية، وفي مجال توفير فرص التنمية لمعلمي المدارس كانت بدرجة متوسطة.

دراسة عبير مهنا ٢٠١٤م والتي هدفت إلى بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وبحث سبل التغلب على معوقات المشاركة المجتمعية باستخدام المنهج الوصفي ولتحقيق أهداف الدراسة صممت الباحثة استبانة لجمع البيانات من مديري ومديرات مدارس وكالة الغوث، ومن أهم النتائج بلغت تقديرات عينة الدراسة لواقع المشاركة المجتمعية بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، المرحلة التعليمية، المنطقة التعليمية.

دراسة نداء كمال ٢٠١٤م والتي هدفت إلى بناء إطار تنظيمي للمشاركة المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في الأردن واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات من مديري ومديرات المدارس، ومن أهم نتائج الدراسة حصول بعد مشاركة الاسرة مع المدرسة على المرتبة الأولى وحصول بعد مشاركة المجتمع مع المدرسة وبعد العلاقات العامة بين المجتمع والمدرسة على المرتبة الثانية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق مفهوم المشاركة المجتمعية تعزى لمتغيري المديرية والخبرة.

دراسة عبدالعزيز الغامدي ٢٠١٥م والتي هدفت إلى التعرف على مجالات وفوائد المشاركة المجتمعية بمدارس الهيئة الملكية بينبع ومعوقات هذه المشاركة وسبل وآليات تفعيلها واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع

البيانات من مديري ووكلاء ومعلمي المدارس ومن أهم النتائج جاءت مشاركة المجتمع للمدرسة بدرجة ضعيفة وضعيفة جداً، ووافق العينة بدرجة كبيرة على فوائد وسبل وآليات المشاركة المجتمعية وبدرجة متوسطة على معوقات المشاركة المجتمعية.

دراسة عزام الشايع ١٤٣٥هـ والتي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع، استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على وجود تعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع وأن أكبر درجات التعاون تتمثل في اهتمام الجامعات بتقديم برامج تدريبية، وأقل درجات التعاون تتمثل في تزويد الجامعات القطاعين الحكومي والأهلي بحاجتهما من القوى العاملة، أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدجة كبيرة على دور الجامعات السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع، وأن أقل دور للجامعات في تفعيل الشراكة المجتمعية تتمثل في تشجيع مؤسسات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت الجامعة، وأن أكبر دور يتمثل في تقديم الأسس العلمية للتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع.

دراسة ناصر الموسى وآخرون ٢٠١٧م والتي هدفت إلى التعرف على أثر جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة على الفائزين بها وأولياء أمورهم في (الجوانب المعرفية، الأكاديمية، النفسية، والاجتماعية) والاختلاف في أثر الجائزة تبعاً لعدد من المتغيرات، تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب والطالبات الفائزين بالجائزة وأولياء

أمـورهم، وتم الاعتمـاد علـى المـنهج الوصـفي، والاسـتبانة كـأداة لجمـع البيانات، ومن نتائج الدراسة وجود أثر وإيجابي لجائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والإبداع في التربية الخاصة على الفائزين بها في الجوانب التالية بالترتيب: الأثر النفسي، يليه الأثر الاجتماعي، ثم الأثر الأكاديمي، وأخيراً الأثر المعرفي.

التعليق على الدراسات السابقة:

أوجه التشابه: تتشابه الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في المنهج، حيث اعتمدت جميع الدراسات على المنهج الوصفي، كما تتشابه في أداة البحث، حيث استخدمت جميع الدراسات الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أوجه الاختلاف: تختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما تختلف في مجتمع الدراسة حيث أن مجتمع الدراسة الحالية هو مشرفي ومشرفات التربية الخاصة في حين أن مجتمع الدراسة في الدراسات السابقة تكون من أعضاء هيئة تدريس، مديري ووكلاء ومعلمي مدارس التعليم العام، وأولياء الأمور.

أوجه الإفادة: تحديد المشكلة البحثية، تحديد معالم الإطار المفهومي، التَّعرُّف على المصادر العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تصميم المنهجية، والأدوات، والأساليب، مناقشة النتائج وتفسيرها، بناء التصور المقترح.

* * *

منهج الدراسة:

في ضوء الهدف العام الذي تسعى له الدراسة الحالية وهو بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة فقد اعتمدت الباحثة على:

المنهج الوصفي: الذي يُعرف بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كميًّا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة (ملحم، ٢٠١٠م)، من خلال استخدام:

البحث الوثائقي: وذلك بهدف استعراض ومراجعة المصادر المتعلقة بالشراكة المجتمعية والتربية الخاصة وتحليلها. **البحث المسحي:** والذي تمثّل استخدامه بتطبيق الاستبانة في إجراءات المسح الميداني للدراسة الحالية؛ للتّعرّف على أدوار التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية ومعوقات ذلك.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة الميدانية من جميع مشرفي ومشرفات الإدارة العامة للتربية الخاصة في جهاز وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية. والبالغ عددهم (٢٨) مشرفًا ومشرفةً للعام ١٤٣٨هـ، (الادارة العامة للتربية الخاصة، ١٤٣٨هـ)، ويعدُّ مجتمع الدراسة صغيرًا نسبيًّا؛ ومن ثمّ فإن الباحثة اعتمدت أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة الميدانية، وتطبيق الاستبانة على كامل المجتمع من مشرفي ومشرفات التربية الخاصة.

خصائص المجتمع: في ضوء متغيرات الدراسة التصنيفية، وهي: (الجنس، المؤهل، وسنوات الخبرة،)؛ يمكن توضيح خصائص أفراد الدراسة على النحو التالي:

أ. توزيع مجتمع الدراسة وفق الجنس:

جدول (١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة (٪)
ذكر	١٩	٦٧.٩
أنثى	٩	٣٢.١
المجموع	٢٨	١٠٠

يتضح من الجدول (١) أن ٦٧.٩٪ من أفراد المجتمع كانوا من الذكور، وأن ٣٢.١٪ كانوا من الإناث، ويمكن تفسير ذلك بوصف مجتمع الدراسة حيث يزيد عدد الذكور عن الإناث فيه.

ب- توزيع مجتمع الدراسة وفق المؤهل:

جدول (٢) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المؤهل

المؤهل	التكرار	النسبة (٪)
بكالوريوس	١٥	٥٣.٦
ماجستير	١٠	٣٥.٧
دكتوراه	٣	١٠.٧
المجموع	٢٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٢) أن ٥٣.٦٪ من افراد المجتمع مؤهلهم بكالوريوس، وأن ٣٥.٧٪ منهم مؤهلهم ماجستير، وأن ١٠.٧٪ منهم مؤهلهم دكتوراه، وتدل هذه النسب على تنوع المؤهلات أفراد مجتمع الدراسة، مما يعني تحديد آراء غالبية المؤهلات نحو موضوع الدراسة.

ج- توزيع مجتمع الدراسة وفق سنوات الخبرة:

جدول (٣) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (٪)
أقل من ٥ سنوات	-	-
٥ – أقل من ١٠ سنوات	-	-
١٠ سنوات أكثر	٢٨	١٠٠
المجموع	٢٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٣) أن ١٠٠٪ من مجتمع الدراسة سنوات خبرتهم من ١٠ سنوات فاكثر، وتدل النتيجة السابقة على توفر عامل الخبرة لدى أفراد الدراسة الميدانية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة الحالية التي تحتاج إلى عينة ذات خبرة عملية عالية، باعتبار أن الخبرة من أكثر العوامل المؤثرة في تقديم بيانات تتمتع بمستوى عال من المصداقية.

أداة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والتي تكوّنت من:

أولًا: المعلومات الأولية، وتشتمل على المعلومات التالية:

- الجنس، المؤهل، سنوات الخبرة.

ثانيًا: محاور الاستبانة، وتشتمل على المحاور التالية:

- أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.
- أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة.
- معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع.

جدول رقم (٤) توزيع العبارات على محاور الاستبانة.

م	المحور	عدد العبارات
١	أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.	١٠
٢	أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة.	١٠
٣	معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع.	١٠
المجموع		٣٠

المقياس المستخدم، وميزان الحكم على العبارات:

استخدم مقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي:

جدول رقم (٥) مقياس ليكرت الخماسي

كبيرة جدًّا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدًّا
٥	٤	٣	٢	١

طريقة حساب المقياس (الخماسي):

٥ (أكبر قيمة للمقياس) – ١ (أصغر قيمة للمقياس) = ٤

٥/٤ = ٠,٨٠ - ١,٨٠ = ١+٠,٨٠ - ١,٨٠ + ٠,٨٠ = ٢,٦٠

٠,٨٠+٢,٦٠ = ٣,٤٠- ٠,٨٠+٣,٤٠ = ٤,٢٠ - ٤,٢٠ +٠,٨٠ =٥

جدول رقم (٦) قيمة وزن بدائل الاستجابات لأداة الدراسة

المتوسط	درجة الموافقة
٤,٢١ – ٥	كبيرة جداً
٣,٤١ – ٤,٢٠	كبيرة
٢,٦١ – ٣,٤٠	متوسطة
١,٨١ – ٢,٦٠	ضعيفة
١ – ١,٨٠	ضعيفة جداً

صدق الأداة وثباتها:

للصدق والثبات أهمية في البحوث التربوية؛ ولذلك فمن المهم التأكّد من أن ما تقيسه أدوات البحث يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في جمع البيانات (أبو علام، ٢٠٠٦م).

صدق الاستبانة:

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة عرضتها الباحثة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكّمين في تخصص الإدارة والتخطيط التربوي، وتخصص التربية الخاصة؛ لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حيال مكوّناتها وعباراتها، ومن ثمّ تم الأخذ بالتعديلات التي اتفق عليها المحكّمون والخروج بالصورة

النهائية، وللتأكد من تماسك العبارات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه نقوم بقياس صدق الاتساق الداخلي للأداة من خلال بيانات استجابات أفراد الدراسة بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

جدول (٧) معاملات الارتباط لكل عبارة

من عبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط		
	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
١	٠,٥٩٧❖❖	٠,٦٦٢❖❖	٠,٧٦٣❖❖
٢	٠,٥٩٥❖❖	٠,٧٣٠❖❖	٠,٦٨٠❖❖
٣	٠,٦١١❖❖	٠,٧٨٩❖❖	٠,٦٨٧❖❖
٤	٠,٦٩٠❖❖	٠,٦٧٧❖❖	٠,٧٢٣❖❖
٥	٠,٨٢٨❖❖	٠,٧٨١❖❖	٠,٧٧٧❖❖
٦	٠,٧٥٦❖❖	٠,٦٣٧❖❖	٠,٦٧٢❖❖
٧	٠,٥٦٢❖❖	٠,٧٢٣❖❖	٠,٧٠٤❖❖
٨	٠,٦١١❖❖	٠,٧٣٩❖❖	٠,٨٢١❖❖
٩	٠,٦١٣❖❖	٠,٦٦٨❖❖	٠,٦٢٤❖❖
١٠	٠,٦٨٤❖❖	٠,٦٢٧❖❖	٠,٧٥٣❖❖

(❖❖) دالة عند ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٧) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ويوضح الجدول رقم (٨) قيمة معامل الثبات للاستبانة.

الجدول (٨) قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة

المحور	معامل الثبات
أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع	٠.٨٤٥
أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة	٠.٨٨٠
معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع	٠.٨٨٧
كامل الاستبانة	٠.٨٧٠

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي لوصف خصائص أفراد الدراسة الميدانية، ووصف البيانات، والإجابة عن أسئلة الدراسة؛ حيث تم معالجة المعلومات معالجة كمية من خلال برنامج (SPSS)، وباستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. معامل ارتباط بيرسون Correlation coefficients Person؛ لمعرفة صدق الاتساق الداخلي للأداة.

٢. معامل ألفا كرونباخ Alpha - Cronbach؛ للتأكد من ثبات الأداة.

٣. النسب والتكرارات؛ لوصف خصائص مجتمع الدراسة، وتحديد استجابات أفراده تجاه عبارات الأداة.

٤. المتوسط الحسابي Weighted Mean؛ لمعرفة الاتجاه العام لتوزيع استجابات أفراد الدراسة الميدانية.

٥. الانحراف المعياري Standard Deviation؛ لتوضيح مدى تقارب استجابات أفراد الدراسة الميدانية أو تباعدها عن متوسطاتها.

عرض وتفسير النتائج:

نتائج السؤال الأول:

تعرض الباحثة نتائج هذا السؤال والمتعلق بالتعرف على أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع حيث أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي العام بلغ (٤.٦٢) أي أن درجة الموافقة على عبارات هذا المحور كبيرة جداً، وبلغ الانحراف المعياري العام ٠.٣٨٧ وهي قيمة صغيرة تدل على قلة تشتت استجابات أفراد المجتمع، والجدول رقم (٩) يبين استجابات أفراد المجتمع حول أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.

جدول (٩) استجابات أفراد المجتمع حول أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
١	المشاركة في اجراء البحوث ذات العلاقة بالتربية الخاصة لصالح المنظمات والهيئات الحكومية والخاصة التي تخدم المجتمع.	ك	٢٠	٦	٢	٠	٠	٤.٦٤	٠.٦٢١	٥
		٪	٧١.٤	٢١.٤	٧.١	٠	٠			
٢	تقديم الخدمات الاستشارية ذات العلاقة بالتربية الخاصة لمؤسسات المجتمع المختلفة.	ك	١٩	٧	٢	٠	٠	٤.٦١	٠.٦٢٩	٨
		٪	٦٧.٩	٢٥	٧.١	٠	٠			
٣	تشجيع مؤسسات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت التربية الخاصة.	ك	١٤	١١	٣	٠	٠	٤.٣٩	٠.٦٨٥	١٠
		٪	٥٠	٣٩.٣	١٠.٧	٠	٠			

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٤	تحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته	ك	٢٠	٦	٢	٠	٠	٤.٦٤	٠.٦٢١	٥م
		٪	٧١.٤	٢١.٤	٧.١	٠	٠			
٥	دعوة مؤسسات المجتمع لحضور الفعاليات والمؤتمرات والندوات التي تخصهم.	ك	٢٠	٦	٢	٠	٠	٤.٦٤	٠.٦٢١	٥م
		٪	٧١.٤	٢١.٤	٧.١	٠	٠			
٦	مساعدة مؤسسات المجتمع في التوعية لكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة.	ك	٢١	٦	١	٠	٠	٤.٧١	٠.٥٣٥	٣
		٪	٧٥	٢١.٤	٣.٦	٠	٠			
٧	المشاركة في المناسبات الاجتماعية والتربوية والعلمية التي تقيمها مؤسسات المجتمع	ك	١٩	٨	١	٠	٠	٤.٦٤	٠.٥٥٩	٤
		٪	٦٧.٩	٢٨.٦	٣.٦	٠	٠			
٨	تنمية التوجهات الإيجابية تجاه ذوي الإعاقة لدى الأفراد ومؤسسات المجتمع	ك	٢٢	٦	٠	٠	٠	٤.٧٩	٠.٤١٨	١
		٪	٧٨.٦	٢١.٤	٠	٠	٠			
٩	دعم منسوبي التربية الخاصة في التعاون التطوعي مع مؤسسات المجتمع	ك	١٦	٨	٤	٠	٠	٤.٤٣	٠.٧٤٢	٩
		٪	٥٧.١	٢٨.٦	١٤.٣	٠	٠			
١٠	تطوير الأنظمة واللوائح لتسهيل الشراكة المجتمعية	ك	٢٣	٤	١	٠	٠	٤.٧٩	٠.٤٩٩	٢
		٪	٨٢.١	١٤.٣	٣.٦	٠	٠			
المتوسط الحسابي العام = ٤.٦٢ ، الانحراف المعياري العام = ٠.٣٨٧										

من الجدول (٩) يتضح لنا أن عبارات أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع لدى أفراد المجتمع تترتب وفق الترتيب التالي:

١. تنمية التوجهات الإيجابية تجاه ذوي الإعاقة لدى الأفراد ومؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٧٩) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتدل النتيجة السابقة على أهمية بناء وتنمية الاتجاهات تجاه الأفراد ذوي الإعاقة لما لها من دور أساس وأولي لتفهم وإدراك مؤسسات المجتمع باحتياجات هذه الفئة.

٢. تطوير الأنظمة واللوائح لتسهيل الشراكة المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٧٩) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتدل النتيجة السابقة على رؤية مشرفي ومشرفات التربية الخاصة حيال الأنظمة الحالية للتربية الخاصة وأهمية تطويرها لتتوافق مع متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية.

٣. مساعدة مؤسسات المجتمع في التوعية لكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٧١) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتشير النتيجة السابقة إلى وعي مشرفي ومشرفات التربية الخاصة حيال دورهم الهام تجاه مجتمعاتهم بتبني برامج توعية موجه لشرائح المجتمع المختلفة.

٤. المشاركة في المناسبات الاجتماعية والتربوية والعلمية التي تقيمها مؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٥. المشاركة في اجراء البحوث ذات العلاقة بالتربية الخاصة لصالح المنظمات والهيئات الحكومية والخاصة التي تخدم المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٦. تحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته. حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتشير النتائج السابقة إلى ضرورة تواجد التربية الخاصة في المحافل العلمية والتربوية والبحثية والمجتمعية أيضاً، الأمر الذي يقوي العلاقة بين التربية الخاصة والقطاعات المختلفة.

٧. دعوة مؤسسات المجتمع لحضور الفعاليات والمؤتمرات والندوات التي تخصهم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٨. تقديم الخدمات الاستشارية ذات العلاقة بالتربية الخاصة لمؤسسات المجتمع المختلفة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦١) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٩. دعم منسوبي التربية الخاصة في التعاون التطوعي مع مؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٣) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

١٠. تشجيع مؤسسات المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٩) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وفي ضوء النتائج السابقة ترى الباحثة أن هناك أدواراً هامة وكبيرة للتربية الخاصة لتفعيل الشراكة المجتمعية، ومما يدلل ذلك المتوسطات الحسابية المرتفعة لوجهة نظر أفراد الدراسة على العبارات، مما يعني ضرورة السعي نحو القيام بهذه الأدوار لضمان تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة.

نتائج السؤال الثاني:

للإجابة على هذا السؤال والمتعلق بالتعرف على أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة حيث أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي العام بلغ (٤.٦٢) أن درجة الموافقة على عبارات هذا المحور كبيرة جداً، وبلغ الانحراف المعياري العام ٠.٤٢٨ وهي قيمة صغيرة تدل على قلة تشتت استجابات أفراد المجتمع، والجدول رقم (١٠) يبين استجابات أفراد المجتمع حول أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة.

جدول (١٠) استجابات أفراد المجتمع حول أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
١	الاسهام في دعم التعليم والتدريب المستمر الاشتراك مع إدارات التربية الخاصة	ك	٢١	٧	٠	٠	٠	٤.٧٥	٠.٤٤١	٣
		٪	٧٥	٢٥	٠	٠	٠			
٢	دعم الشراكة مع إدارات التربية الخاصة تخطيطاً وتصميماً وتنفيذاً	ك	١٥	٩	٤	٠	٠	٤.٣٩	٠.٧٣٧	١٠
		٪	٥٣.٦	٣٢.١	١٤.٣	٠	٠			
٣	استقطاب المبدعين من طلاب التربية الخاصة والقيام برعايتهم وتحفيزهم	ك	٢٣	٤	١	٠	٠	٤.٧٩	٠.٤٩٩	٢
		٪	٨٢.١	١٤.٣	٣.٦	٠	٠			
٤	تنفيذ مشاريع رائدة بالتعاون مع إدارات التربية الخاصة	ك	٢٤	٣	١	٠	٠	٤.٨٢	٠.٤٧٦	١
		٪	٨٥.٧	١٠.٧	٣.٦	٠	٠			
٥	إقامة فعاليات مجتمعية (ندوات – محاضرات – مؤتمرات بالتعاون مع التربية الخاصة	ك	٢١	٥	٢	٠	٠	٤.٦٨	٠.٦١٢	٤
		٪	٧٥	١٧.٩	٧.١	٠	٠			
٦	ريادة المشاريع التنموية في المجالات ذات العلاقة بالتربية الخاصة	ك	١٨	٩	١	٠	٠	٤.٦١	٠.٥٦٧	٥
		٪	٦٤.٣	٣٢.١	٣.٦	٠	٠			
٧	اشراك منسوبي التربية الخاصة في ممارسة الأنشطة الاجتماعية ذات العلاقة بالتربية الخاصة	ك	١٧	٩	٢	٠	٠	٤.٥٤	٠.٦٣٧	٨
		٪	٦٠.٧	٣٢.١	٧.١	٠	٠			

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٨	التعاون مع إدارات التربية الخاصة في تحديد نوعية البرامج المطلوبة للمجتمع والبيئة المحلية	ك	١٨	٧	٣	٠	٠	٤.٥٤	٠.٣٩٣	٩
		٪	٦٤.٣	٢٥	١٠.٧	٠	٠			
٩	إقامة مشاريع إنتاجية بالتعاون مع إدارات التربية الخاصة لتوفير فرص عمل مختلفة لذوي الإعاقة.	ك	٢٠	٥	٢	١	٠	٤.٥٧	٠.٧٩٠	٧
		٪	٧١.٤	١٧.٩	٧.١	٣.٦	٠			
١٠	دعوة المختصين في التربية الخاصة للإسهام بأنشطة مؤسسات المجتمع.	ك	١٨	٨	٢	٠	٠	٤.٥٧	٠.٦٣٤	٦
		٪	٦٤.٣	٢٨.٦	٧.١	٠	٠			
المتوسط الحسابي العام = ٤.٦٢ ، الانحراف المعياري العام = ٠.٤٢٨										

من الجدول (١٠) يتضح لنا أن عبارات أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة لدى أفراد المجتمع تترتب وفق الترتيب التالي:

١. تنفيذ مشاريع رائدة بالتعاون مع إدارات التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٨٢) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتشير النتيجة السابقة إلى رؤية أفراد مجتمع الدراسة نحو احتياج التربية الخاصة الملح تجاه هذا النوع من الدعم.

٢. استقطاب المبدعين من طلاب التربية الخاصة والقيام برعايتهم وتحفيزهم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٧٩) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى الأثر الملموس لدى أفراد مجتمع الدراسة لجائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والابداع في التربية الخاصة ودورها في اكتشاف المواهب لذوي الاعاقة ورعايتهم ودعمهم.

٣. الاسهام في دعم التعليم والتدريب المستمر بالاشتراك مع إدارات التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٧٥) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٤. إقامة فعاليات مجتمعية (ندوات – محاضرات –مؤتمرات) بالتعاون مع التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٦٨) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٥. ريادة المشاريع التنموية في المجالات ذات العلاقة بالتربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٦١) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٦. دعوة المختصين في التربية الخاصة للإسهام بأنشطة مؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٥٧) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٧. إقامة مشاريع إنتاجية بالتعاون مع إدارات التربية الخاصة لتوفير فرص عمل مختلفة لذوي الإعاقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٥٧) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٨. اشراك منسوبي التربية الخاصة في ممارسة الأنشطة الاجتماعية ذات العلاقة بالتربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٤) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

٩. التعاون مع إدارات التربية الخاصة في تحديد نوعية البرامج المطلوبة للمجتمع والبيئة المحلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٤) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

١٠. دعم الشراكة مع إدارات التربية الخاصة تخطيطاً وتصميماً وتنفيذاً حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٩) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتتفق نتائج هذا المحور مع دراسة الشايع ١٤٣٥هـ حيث جاءت موافقة أفرادها على أدوار مؤسسات المجتمع بدرجة كبيرة.

وفي ضوء النتائج السابقة ترى الباحثة أن أفراد الدراسة قد وافقوا بدرجة كبيرة جداً على أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة مما يعني الوعي حيال أهمية الشراكة المجتمعية للتربية الخاصة من ناحية وحاجة التربية الخاصة لهذه الأدوار من ناحية أخرى.

نتائج السؤال الثالث:

للإجابة على هذا السؤال والمتعلق بالتعرف على معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع حيث أوضحت النتائج أن المتوسط الحسابي العام (٣.٧٥) أي أن درجة الموافقة على عبارات هذا المحور كبيرة، وبلغ الانحراف المعياري العام ٠.٧٧٣ وهي قيمة صغيرة تدل على قلة تشتت استجابات أفراد المجتمع ، والجدول رقم (١١) يبين استجابات أفراد

المجتمع حول معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع.

جدول (١١) استجابات أفراد المجتمع حول معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
١	عدم وضوح مفهوم الشراكة المجتمعية لدى منسوبي التربية الخاصة	ك	٦	٩	٦	٤	٣	٣.٣٩	١.٢٨	٩
		٪	٢١.٤	٣٢.١	٢١.٤	١٤.٣	١٠.٧			
٢	تعقد الأنظمة الإدارية التي تيسر عملية الشراكة بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع	ك	٨	١٠	٧	٣	٠	٣.٨٢	٠.٩٨٣	٦
		٪	٢٨.٦	٣٥.٧	٢٥	١٠.٧	٠			
٣	عدم وجود وحدة إدارية تشرف على الشراكة المجتمعية داخل إدارات التربية الخاصة	ك	١٢	٨	٣	٢	٣	٣.٨٦	١.٣٥	٥
		٪	٤٢.٩	٢٨.٦	١٠.٧	٧.١	١٠.٧			
٤	الافتقار إلى معايير محددة وواضحة لتنظيم الشراكة المجتمعية	ك	١٢	١١	٤	١	٠	٤.٢١	٠.٨٣٣	١
		٪	٤٢.٩	٣٩.٣	١٤.٣	٣.٦	٠			
٥	ضعف التنسيق بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته	ك	١٠	١٣	٥	٠	٠	٤.١٨	٠.٧٢٣	٢
		٪	٣٥.٧	٤٦.٤	١٧.٩	٠	٠			

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٦	عدم اقتناع بعض إدارات التربية الخاصة بجدوى الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع	ك	٥	٧	٧	٤	٥	٣,١١	١,٣٧	١٠
		٪	١٧,٩	٢٥	٢٥	١٤,٣	١٧,٩			
٧	قلة قنوات التوعية حول الشراكة المجتمعية ودورها في تنمية المجتمع	ك	٦	١٦	٥	٠	١	٣,٩٣	٠,٨٥٨	٣
		٪	٢١,٤	٥٧,١	١٧,٩	٠	٣,٦			
٨	عدم توفر تسهيلات تسمح لمؤسسات المجتمع بالتعرف على احتياجات التربية الخاصة	ك	٧	١٠	٨	١	٢	٣,٦٨	١,١٢	٧
		٪	٢٥	٣٥,٧	٢٨,٦	٣,٦	٧,١			
٩	ارتفاع التكلفة المادية للشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع	ك	٦	٩	٧	٥	١	٣,٥٠	١,١٣	٨
		٪	٢١,٤	٣٢,١	٢٥	١٧,٩	٣,٦			
١٠	وجود فجوة في الاتصال بين إدارات التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع	ك	١٠	٨	٧	٢	١	٣,٨٦	١,١١	٤
		٪	٣٥,٧	٢٨,٦	٢٥	٧,١	٣,٦			
المتوسط الحسابي العام = ٣,٧٥ ، الانحراف المعياري العام = ٠,٧٧٣										

من الجدول (١١) يتضح أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور معوقا تفعيل الشراكة المجتمعية قد تراوحت بين ٤,٢١ و ٣,١١ وبمتوسط عام بلغ ٣,٧٥ وهذا يدل على أن أفراد الدراسة يوافقون بدرجة كبيرة على هذه المعوقات وفيما يلي عرض لهذه العبارات وفق الترتيب التالي:

١. الافتقار إلى معايير محددة وواضحة لتنظيم الشراكة المجتمعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢١) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة جداً.

وتدل النتيجة السابقة إلى إدراك أفراد مجتمع الدراسة حيال أهمية وجود آلية محددة ومعايير للشراكة المجتمعية للعمل في ضوئها.

٢. ضعف التنسيق بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٨) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

٣. قلة قنوات التوعية حول الشراكة المجتمعية ودورها في تنمية المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٣) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

وتدل النتيجة السابقة إلى أهمية تبني قنوات إعلامية لنشر ثقافة الشراكة المجتمعية موجهة للتربية الخاصة من جهة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى.

٤. وجود فجوة في الاتصال بين إدارات التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٦) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

٥. عدم وجود وحدة إدارية تشرف على الشراكة المجتمعية داخل إدارات التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٦) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

٦. تعقد الأنظمة الإدارية التي تيسر عملية الشراكة بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٢) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

٧. عدم توفر تسهيلات تسمح لمؤسسات المجتمع بالتعرف على احتياجات التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٦٨) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

وتدل النتائج السابقة إلى أهمية توفير تنظيم اداري للشراكة المجتمعية موجهة للتربية الخاصة ومؤسسات المجتمع.

٨. ارتفاع التكلفة المادية للشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٥٠) مما يدل على أن درجة الموافقة كبيرة.

٩. عدم وضوح مفهوم الشراكة المجتمعية لدى منسوبي التربية الخاصة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٩) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة.

١٠. عدم اقتناع بعض إدارات التربية الخاصة بجدوى الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,١١) مما يدل على أن درجة الموافقة متوسطة.

وتدل النتيجة السابقة إلى وجود الايمان والقناعة بأهمية الشراكة المجتمعية ودورها في تطوير التربية الخاصة لدى مشرفي ومشرفات التربية الخاصة.

وفي ضوء النتائج السابقة ترى الباحثة أن هناك معوقات كبيرة تواجه الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع وقد أتضح ذلك من خلال المتوسطات الحسابية للعبارات، مما يستدعي العمل على معالجة وإيجاد الحلول لهذه المعوقات كوضع آلية واضحة ومحددة للشراكة والتوعية بالشراكة ودورها الإيجابي لكلا الطرفين.

وبمقارنة نتائج هذا المحور مع الدراسات السابقة يتضح أنها تتفق نتائج دراسة الشايع ١٤٣٥هـ التي توصلت إلى أن معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية جاءت بدرجة كبيرة. وتختلف عن دراسة الغامدي ٢٠١٥م التي توصلت أن معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية جاءت بدرجة متوسطة.

نتائج السؤال الرابع :

للإجابة على هذا السؤال والمتعلق ببناء تصور المقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة قامت الباحثة بالخطوات التالية :

١. مسح الأدبيات التربوية المتعلقة بالشراكة المجتمعية على المستوى الخليجي، والعربي، والأجنبي.

٢. مسح الأدبيات المتعلقة بالتربية الخاصة.

٣. استعراض وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

٤. استعراض برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، رؤية المملكة ٢٠٣٠م للتعرف على التوجهات الاستراتيجية للتعليم في المملكة العربية الخاصة.

٥. تحليل للأنظمة المتعلقة ببرامج التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية.

٦. استعراض التقارير والمواثيق العالمية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومنها إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقرير العالمي حول الإعاقة.

٧. الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالشراكة المجتمعية.

٨. تحليل نتائج الدراسة الحالية والتي حددت أدوار كل من التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية ومعوقات ذلك.

٩. بناء التصور المقترح.

* * *

التصور المقترح

من منطلق أن الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدراسة الحالية تقديم تصور مقترح لإدارة الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع ومن ثمّ التوصّل إلى آلية عمل يمكن من خلالها تفعيل هذه الشراكة، تم بناء التصور المقترح بالاستفادة من مختلف الدراسات والأدبيات التي تناولت مجالات الشراكة المجتمعية والتربية الخاصة ونتائج الدراسة الحالية التي بيّنت أدوار كل من التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع في تفعيل المشاركة المجتمعية ومعوقاتها.

الهدف العام:

تقديم إطار مرجعي لإدارة الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع.

الأهداف الخاصة:

١. نشر مفهوم الشراكة المجتمعية في الأوساط التربوية والاجتماعية.

٢. إيجاد بيئة داعمة للشراكة المجتمعية لكل من التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع.

٣. تحديد مجالات الشراكة المجتمعية لكل من التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع.

٤. تعريف العاملين والقائمين على التربية الخاصة على أدوراهم لتفعيل الشراكة المجتمعية.

٥. تدعيم المشاركة المجتمعية في تخطيط التربية الخاصة وتمويلها وإدارتها.

مبررات التصور:

١. استجابة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي أكدت على تهيئة البيئة اللازمة للمواطنين وقطاع الأعمال والقطاع غير الربحي لتحمل مسؤولياتهم.

٢. وجود العديد من المشكلات التعليمية والاجتماعية والمادية والادارية التي تواجهها التربية الخاصة، والتي تعوق عمليات التطوير والتحسين.

٣. ضعف التمويل وقلة الموارد المادية اللازمة للتطوير وخاصة في ضوء ارتفاع كلفة تعليم ذوي الإعاقة.

منطلقات التصور:

- نصّت بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في موادها من (٥٥) إلى (٥٧)، ومن (١٨٨) إلى (١٩١) على ضرورة توفير البيئة التربوية المناسبة للطلاب ذوي الإعاقة.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤكدة في مادتها (٢٤) على حق ذوي الإعاقة في التعليم.
- خطة التنمية المستدامة وفق ما نص عليه الهدف الرابع "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠م)، التي تؤكّد تمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل وتعليم مناسبة، تكفل استقلاليتهم واندماجهم، والمؤكدة أيضاً على التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية.

- برنامج التحول الوطني ٢.٠ ، والذي أكد في أحد ابعاده على تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي.
- الأدبيات المتعلقة بالتربية الخاصة والمشاركة المجتمعية.
- نتائج الدراسة الحالية التي توصلت إلى أدوار كل من التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية.
- أهمية الشراكة المجتمعية وخاصة في ضوء المتغيرات والمتطلبات المجتمعية الحديثة.

أسس التصور المقترح:

١. ينطلق التصور المقترح من القيم الإسلامية الداعية للاهتمام بذوي الإعاقة.

٢. يستند التصور المقترح على أن المجتمع والمؤسسة التربوية شريكان أساسيان في العملية التربوية والتعليمية.

٣. يستند التصور على المشاركة المجتمعية هي عملية مخططة وطويلة المدى.

٤. ينطلق التصور من أهمية دور المجتمع ومؤسساته في تطوير التربية الخاصة كمساهم وليس كمستفيد فقط.

آليات التصور المقترح:

أولاً: بناء منصة ذكية للشراكة المجتمعية: يدرج في هذه المنصة الجهات المستفيدة والداعمة ومشاريعها وبرامجها، بالإضافة إلى قاعدة بيانات شاملة لكل مؤسسات المجتمع المدرجة في المنصة.

ثانياً: وضع اطار تنظيمي للشراكة المجتمعية: يتضمن هذا الاطار آليات وتوثيق وإدارة وتوجيه الشراكة المجتمعية، والحوافز والامتيازات لممارسة الشراكة المجتمعية، تحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية لتنظيم وتحفيز المشاركة المجتمعية لدى مؤسسات المجتمع.

ثالثاً: إنشاء مركز للشراكة المجتمعية: يعتمد هذا المركز على كوادر بشرية مؤهلة للقيام بمهمة تفعيل الشراكة المجتمعية للتربية الخاصة ودراسة المشاريع والبرامج والمجالات والجهات المستفيدة، والداعمة بالإضافة إلى وضع السياسات ومراجعة العقود والاتفاقيات بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع، والقيام بعمليات التأهيل المهني للعاملين في قطاع التربية الخاصة بمجال الشراكة المجتمعية.

رابعاً: إقامة ملتقى سنوي للشراكة المجتمعية: يعرض في هذا الملتقى التجارب الناجحة في تفعيل المشاركة المجتمعية، وورش عمل للجهات المستفيدة، وتكريم للمؤسسات الداعمة.

خامساً: مؤشر المشاركة المجتمعية: بناء وتبني مؤشر للمشاركة المجتمعية في الجهات التي تتولى تقويم التعليم ومؤسساته، وجوائز التميز للتعليم.

متطلبات تطبيق التصور المقترح:

لضمان تطبيق التصور المقترح لابد من توفر عدد من المتطلبات التشريعية، والإدارية والتقنية لعل من أهمها:

١. تحديث اللوائح والأنظمة ذات العلاقة بالتربية الخاصة.
٢. التوجه نحو اللامركزية.
٣. تأهيل قيادات التربية الخاصة في مجالات الإدارة التربوية الحديثة.

٤. تحفيز المجتمع للمساهمة في تخطيط وتنفيذ برامج التربية الخاصة.

٥. توفير نظام معلومات متكامل عن التربية الخاصة.

٦. التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية في الأوساط التربوية والاجتماعية.

* * *

أهم النتائج:

- فيما يخص السؤال الأول المتعلق بالتعرف على أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع من وجهة نظر مشرفي ومشرفات التربية الخاصة توصلت الباحثة إلى أن أفراد المجتمع يتجهون إلى تأكيد أدوار التربية الخاصة في تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع بدرجة كبيرة جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٦٢) وجاءت عبارة تنمية التوجهات الإيجابية تجاه ذوي الإعاقة لدى الأفراد ومؤسسات المجتمع بالمرتبة الأولى.
- فيما يخص السؤال الثاني المتعلق بالتعرف على أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية مع التربية الخاصة من وجهة نظر مشرفي ومشرفات التربية الخاصة توصلت الباحثة إلى أن أفراد المجتمع يتجهون إلى تأكيد أدوار مؤسسات المجتمع في تفعيل الشراكة المجتمعية بدرجة كبيرة جداً حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٦٢)، وجاءت عبارة تنفيذ مشاريع رائدة بالتعاون مع إدارات التربية الخاصة بالمرتبة الأولى.
- فيما يخص السؤال الثالث المتعلق بالكشف عن معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة مؤسسات المجتمع من وجهة نظر مشرفي ومشرفات التربية الخاصة توصلت الباحثة إلى أن أفراد المجتمع يتجهون إلى تأكيد حِدّة معوقات بدرجة كبيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٧٥)، وجاءت عبارة الافتقار إلى معايير محددة وواضحة لتنظيم الشراكة المجتمعية بالمرتبة الأولى.
- فيما يخص نتائج السؤال الرابع المتعلق ببناء تصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة قامت الباحثة ببناء

تصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والتربية الخاصة، والذي احتوى على: الهدف العام، الأهداف الخاصة، مبررات التصور، منطلقات التصور، أسس التصور، آليات التصور، متطلبات التطبيق.

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة توصي الباحثة بالتالي:

١. نشر ثقافة الشراكة المجتمعية في الأوساط التربوية والاجتماعية.

٢. السعي إلى تفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع من قبل الجهات المعنية وفق الأدوار التي توصلت لها الدراسة.

٣. العمل على تذليل المعوقات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع التي كشفت عنها الدراسة من قبل الجهات المعنية.

٤. تبني التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بين التربية الخاصة ومؤسسات المجتمع من قبل الجهات المعنية.

٥. بناء معايير محددة للتقويم والرقابة للتأكد من تفعيل الشراكة المجتمعية.

وتقترح الباحثة إجراء الدراسات التالية:

١. إجراء دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية في مجال التربية الخاصة والشراكة المجتمعية وأحد الدول المتقدمة.

٢. إجراء دراسة حول معيار الشراكة المجتمعية في التعليم ومؤشراته.

* * *

المراجع:

- أبو علام، رجاء. (٢٠٠٦م). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- الأصمعي، محمد (٢٠٠٥م). الاصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- جوهر، علي صالح وآخرون. (٢٠١٠م). الشراكة المجتمعية واصلاح التعليم. المنصورة. المكتبة العصرية.
- الحربي، قاسم. و المهدي، ياسر. (١٤٣٣هـ). نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية الواقع والمأمول. الرياض: مكتبة الرشد.
- رجب سلطان و محمد أحمد. (٢٠٠٩م) المشاركة المجتمعية لدعم الجودة والاعتماد بالتعليم العام- دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. ١٤٣- ١٩٣. ابريل
- السنبل، عبدالعزيز. الخطيب، الشحات. متولي، مصطفى. وعبد الجواد نور الدين. (١٤٢٩هـ). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- السبيعي، نهلة. (١٤٣١هـ). التطوير التنظيمي لأقسام التربية الخاصة بالجامعات السعودية من وجهة نظر رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- السبيعي، نهلة. (١٤٣٨هـ). أنموذج مقترح لاعتماد برامج التربية الخاصة بمدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء معايير الاعتماد العربية والأجنبية. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- سليم، نصراء (٢٠٠٨م). تفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي في بعض الجوانب الإدارية بمدارس التعليم الأساسي (١- ٤) في سلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس: سلطنة عُمان.

- الشامسي، عبداللطيف. (٢٠٠٥م). الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع: التربية مسؤولية مجتمعية مشتركة. الامارات العربية المتحدة.
- الصقري، الرمضي. (٢٠١٥م). الشراكة المجتمعية في المسؤولية المجتمعية. مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي الثالث. أبو ظبي.
- العجمي، محمد حسنين. (٢٠٠٧م). المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة. المنصورة. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- عوض، أسياد محمد محمد (٢٠١٢م). تفعيل دور الأسرة في العملية التعليمية بالتعليم الثانوي في ضوء مبدأ الشراكة. كلية التربية. جامعة الازهر.
- الغامدي، عبدالعزيز. (٢٠١٥م). واقع المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام بالهيئة الملكية ينبع وسبل تفعيلها. رسالة الماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- القرشي، محسن. (٢٠١١م). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- القفاص، ايمان. (٢٠٠٣م). المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم. ورقة عمل. مؤتمر التعليم ضمير الوطن. القاهرة: جمعية المرأة والمجتمع. ديسمبر. ص١١٥.
- كمال، نداء. (٢٠١٤م). بناء اطار تنظيمي للمشاركة المجتمعية في وزارة التربية والتعليم في الأردن. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية.
- الكوافحة، تيسير. عبدالعزيز، عمر. (٢٠٠٧م). مقدمة في التربية الخاصة. عمان: دار المسيرة.
- الكردي، مصباح. (٢٠٠٦م). تأثير المشاركة المجتمعية في المؤسسات التعليمية بمدينة الرياض، مجلة القراءة والمعرفة. اكتوبر. ١٢٦- .١٨٧ : القاهرة.
- محمد، صالحة. (٢٠٠٩م) تصور مقترح للشراكة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك خالد.

- مهنا، عبير. (٢٠١٤م). تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بغزة.
- ملحم، سامي.(٢٠١٠م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عمان: دار المسيرة.
- وزارة التعليم. (١٤٣٦هـ). الدليل التنظيمي للتربية الخاصة. الرياض.
- الموسى، ناصر. والسرطاوي. والعبدالجبار. والبتال. والحسين. (٢٠٠٨م) الدراسة الوطنية لتقييم تجربة المملكة العربية السعودية في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام، الرياض، وزارة التربية والتعليم.
- الموسى وآخرون. (٢٠١٧م). أثر جائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والابداع في التربية الخاصة على الفائزين بها وأولياء أمورهم. مجلة التربية الخاصة والتأهيل. يوليو. العدد١٩ المجلد ٥.
- الموسى، ناصر. (١٤٢٩هـ). مسيرة التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية. دبي: دار القلم.
- منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي. (٢٠١٦م). التقرير العالمي حول الإعاقة. مالطة.
- وزارة التربية والتعليم. (١٤٢٢هـ). القواعد التنظيمية لبرامج ومعاهد التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم. الرياض.
- وزارة التربية والتعليم. (١٤٢٨هـ). الدليل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم، ١٤٢٨هـ، الرياض.
- المطيري، جابر. (٢٠١٣م). فلسفة التربية الخاصة وتكافؤ الفرص التعليمية. الكويت: دار المسيلة.
- عودة، بلال. (٢٠٠٩م). الإشراف في التربية الخاصة. عمان: دار الشروق.

- Mernnda ، Daniel. Partnership (2000); A Decade of Growth and Change. The National Association of Partners in Education.
- Boukary- Hamidou- Dolo: the village Schools of the Save
- children in Mail A case study NGO Communities and the States
- emerging roles in Provision of Basic education sahel ، P.H.D
- Indian a university ، 2000.
- Miwa – Keiko: Government NGO partner ship building in
- Bangladesh eduction ، potential and pitfalls (State University,
- 2000)
- Clark ، K ، (2002). Apublic secondary school model to Access private-sector funding Dissertation Presented to Pepperdine University. Education Leadership(59) ، 14-18

- الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للتربية الخاصة - متاح بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٢ه www.moe.gov.sa
- الموقع الإلكتروني لرؤية المملكة ٢٠٣٠م - متاح بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٢هـ /http://vision2030.gov.sa
- الموقع الالكتروني لجائزة الشيخ محمد بن صالح بن سلطان للتفوق العلمي والابداع في التربية الخاصة- متاح بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٢هـ /http://www.binsultanaward.com
- الموقع الالكتروني للهيئة العامة للإحصاء متاح بتاريخ ١٤٣٩/٥/٢٢هـ http://www.stats.gov.sa

* * *

- Miwa, Keiko: Government NGO partnership building in Bangladesh education, potential and pitfalls (State University, 2000)
- Clark, K, (2002). A public secondary school model to Access private-sector funding Dissertation Presented to Pepperdine University. Education Leadership (59), 14-18
-www.moe.gov.sa
http://vision2030.gov.sa/
http://www.binsultanaward.com/
- http://www.stats.gov.sa

❊ ❊ ❊

- Alqafaasa, Ayman (2003). Community participation in developing education. Conference of "Education is the conscience of the homeland".
- Cairo: Society of woman and Community, Dec. p.115.
- Kamaal, Nida' (2014). Constructing an organization framework for community participation in the Jordanian Ministry of Education.
- Unpublished PhD thesis. University of Jordan. Alkawafhah, Taysayr. Abdelaziz, Umar (2007). Introduction to special education. Amman: Dar Almasirah.
- AlKurdi, Misbah (2006). Impact of Community participation on educational institutions in Riyadh, Magazine of Reading and Knowledge.
- Oct. 126-.187: Cairo.
- Muhammad, Salhah (2009) A proposal for community partnership in financing university education in KSA. Unpublished MA thesis. King Khaled University.
- Muhanna, Abeer (2014 Activation of community partnership between UNRWA schools in |Gaza in light of contemporary tendencies.
- Unpublished MA thesis. Islamic University, Gaza. Malhem, Sami (2010). Research methods in education and psychology.
- Amman: Dar Almasirah.
- Ministry of Education (1436). Organizational manual of Special Education. Riyadh.

  Almusaa, Nasir; Alsaratawi, Abdeljbar; Albatttal and Alhusein (2008) The national study of evaluating the Saudi experience in integrating people of special needs in general education. Riyadh, Ministry of Education.
- Almusaa et al. (2017). Impact of Muhamad bin Salih bin sultan's award for academic excellence and creativity on the winners and their parents.
- Journal of Special Education and Training. July, issue 9, vol. 5.
- Almusaa, Nasir (1429). History of special education in KSA. Dubai: Dar Alqalam.
- WHO; International Bank (2016). International report of disability. Malta.
- Ministry of Education (1422 H). Regulations of Special Education programs and institutes in the Ministry of Education. Riyadh.
- Ministry of Education (1428). Organizational manual of Special Education. Riyadh.

  Almatiri, Jabir (2013). Philosophy of special education and equal educational opportunities. Kuwait: Dar Almasilah.
- Oudah, Bilal. (2009). Supervision in special education. Amman: Dar Alshorouq.
- Mernnda, Daniel. Partnership (2000); A Decade of Growth and Change. The National Association of Partners in Education.
- Boukary, Hamidou D. (1999). The Village Schools of Save the Children/USA in Mali: A Case Study of NGOs, Communities and the State's Emerging Roles in the Provision of Basic Education in Sahel. Unpublished PhD thesis, Indiana University.

List of References:

- 'Abu ‘Allam, Raja' (2006). Research Methods in Psychology and Pedagogy. Cairo: Dar alnashr liljamieat.
- Al'asmaey, Muhamad (2005). Educational reform and modern community partnership. Cairo: Dar Al-Fajr for publishing and distribution.
- Jawhr, ali salih waakharun (2010). Community partnership and reform of education.
- Al-Mansourah: Al-Muktaba Al-’Asriah.
- Alharbi, Qasim & Almahdi, Yasir (1433 H). Education system in KSA: Reality and expectations. Riyadh: Maktabat Alrushd.
- Rajab Sultan & Muhamad Ahmed. (2009). Community partnership to support quality and accreditation in general education: A Field Study in Suhaj. April, 143-193.
- Alsunbul, Abdelaziz; Alkhatib Alshahat; Mutawaliy, Mustafaa & Abd Aljawad Nour Aldeen (1429H). Education system in KSA. Riyadh: Dar Alkheriji for publishing and distribution.
- Alsabi’i, Nahla. (1431 H). Organizational development of departments of special education in Saudi universities according to heads of departments and faculty. Unpublished MA thesis. Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
- Alsabi’i, Nahlah (1438 H). A proposed model for accrediting the departments of special education in Saudi general schools in light of Arab and foreign accreditation standards. unpublished PhD thesis. Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
- Saleem, Nasra' (2008). Activation of community partnership between school and local community in some aspects of administration in basic education schools (1-4) in Oman. Unpublished MA thesis. Sultan Qabous University: Oman.
- Alshamsi, Abdaliltif (2005). Partnership between educational institutes and society: Education is a common societal responsibility, UAE.
- Alsaqri, Alramdi (2015). Community partnership in societal responsibility.
- 3rd conference of Gulf Cooperation Council States, Abu Dhabi.
- Alajmi, Muhamad Hasanein (2007). Community participation and self-administration of schools. Al-Mansourah, Al-Maktbah Al-‘Asriyah for publishing and distribution.
- Awad, Asyad Muhamad Muhamad (2012). Activation of the family role in the educational process in secondary schools in light of the principle of partnership. College of Education, Al-Azhar University.
- Alghamdi, Abdulaziz (2015).The reality of community participation in general schools in the royal commission of yanbu’ and how to activate.
- Unpublished MA thesis. Islamic university. Al-Madina Almunawara.
- Al-Qurashi, Muhsin (2011). The required community participation to performance of state secondary schools. Unpublished MA thesis.
- University of Um al-Qura. Makah Almukrramah.

Management of community partnership between community institutions and special education: A proposed Approach

Dr. Nahlah Ibrahim Al Subaie
General Directorate of Special Education
Ministry of education
Saudia Arabic

Abstract:

Community partnership between education and community institutions is an important factor in improving the role of education, promoting it and addressing its problems. Therefore, the present study is intended to identify the roles of special education and the roles of the community institutions to activate the community partnership and its obstacles and to offer a proposed approach for activating the social partnership between the institutions of society and special education.

To achieve the objectives of the study the descriptive approach was used following documentation and surveys through a questionnaire as a tool for data collection from the male and female supervisors of the General Directorate of Education of the Ministry of Education in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study has shown that the male and female supervisors of special education, who aim to confirm the roles of special education in activating the social partnership with the institutions of the society to a very large extent, reaching the general arithmetic mean (4.62). They also strongly emphasize the roles of the community institutions in activating the community partnership with special education, where the general arithmetic mean was (4.62). The study also found that the male and female supervisors of special education tend to emphasize the obstacles of activating the community partnership with the special education institutions of the society to a very large extent, with a general arithmetic mean of (3.75). Finally, the researcher has constructed a proposed approach for social partnership between the institutions of society and special education that includes: general goal, specific goals, rationale, bases, foundations, mechanisms and implementation requirements.

The most important recommendations of the study:

1- To spread the culture of social partnership in the educational and social circles

2 - Seeking to activate the community partnership between special education and community institutions by the concerned authorities according to the roles reached by the study

3 – Seeking to overcome obstacles to activate the partnership community between special education and community institutions revealed by the study by the concerned authorities

4 - Adopting the proposed approach to activate the community partnership between special education and community institutions revealed by the study by the concerned authorities

Key words: community partnership - community institutions - special education